

للجزائر



# تقرير رصد الوضع الاقتصادي

الحفاظ على  
مسار الانتقال

خريف 2022



البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي | IDA • IBRD

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا





## ملخص تنفيذي

في الارتفاع بسرعة في النصف الأول من عام 2022، مدفوعة بالاقتراب منخفض التكلفة من البنوك العامة في إطار برنامج إعادة التمويل الخاص. وبالتالي، فإن الزيادة الكبيرة في السيولة التي لوحظت في النصف الأول من عام 2022 كانت موجبة نحو الدولة، حيث لم يشهد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص سوى انتعاش بسيط. ومن المتوقع أن يصل عجز الموازنة إلى 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، كما سيبلغ إجمالي الدين العام 54% من الناتج المحلي الإجمالي.

من المتوقع أن يستمر الانتعاش الاقتصادي في عام 2023، بدعم من القطاع غير الهيدروكربوني والإنفاق العام المتزايد. نمو الناتج المحلي الإجمالي الهيدروكربوني (+0.5%) وكذلك تأثير الانتعاش التدريجي المستمر في قطاع الخدمات والزراعة على نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني (+3.1%)، سيدعم النمو الإجمالي (+2.3%). كما ينبغي أن يكون الانتعاش في الاستثمار، الذي يقوده القطاع العام والقطاع الهيدروكربوني، أكثر تأثيراً من تعافي الاستهلاك الخاص. من المتوقع أن تظل عائدات الصادرات مرتفعة، مما يؤدي إلى تحقيق فائض في الحساب الجاري على الرغم من الانتعاش المعتدل في الواردات. كما من المتوقع أن زيادة الإيرادات الهيدروكربونية سوف يتم تعويضها بشكل أكبر بزيادة في الإنفاق العام. وعلى المدى المتوسط، سيؤدي الانخفاض في أسعار وحجم الصادرات الهيدروكربونية إلى ضعف تدريجي في حسابين المالية العامة والخارجي.

تنبع المخاطر الرئيسية التي تهدد آفاق الاقتصاد الكلي من التقلبات في سوق السلع الهيدروكربونية، مما يؤكد أهمية تسريع جهود الإصلاح الهيكلية الجارية. في حين أن التحسن الدائم في الحساب الخارجي يساهم في صمود الاقتصاد، إن انتعاش محدود في حساب المالية العامة سيزيد من حساسيتها لأسعار الهيدروكربونات، خصوصاً في ظل حالة عدم اليقين المحيطة بديناميات الاقتصاد العالمي. كما يظل التضخم مصدر قلق على الرغم من الاعتدال في أسعار الواردات، مما يعزز الحاجة إلى سياسة حكيمة للإنفاق العام وتمويل العجز بحذر. بالإضافة إلى ذلك، يظل استمرار تنفيذ الإصلاحات لتمكين القطاع الخاص من أن يصبح محركاً للنمو المستدام والتحسين المستدام لإطار الاقتصاد الكلي ضرورياً لتحقيق نمو واستقرار الاقتصاد الجزائري.

الانتعاش في النصف الأول من عام 2022، مدفوعاً بالنشاط غير الهيدروكربوني وإنتاج النفط. تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني في الربع الأول من عام 2022، مدفوعاً بالانتعاش المستمر في قطاع الخدمات والانتعاش الجزئي في النشاط الزراعي، في حين بيانات النشاط الاقتصادي الاستدلالية، مثل بيانات الإضاءة الليلية وعروض العمل، تشير إلى استمرار الانتعاش في الربع الثاني. كما تم دعم الانتعاش في النصف الأول من عام 2022 من خلال عودة إنتاج النفط إلى مستوى ما قبل الجائحة، متناقضاً مع انخفاض معتدل في إنتاج الغاز. كما بقي التضخم مرتفعاً مدفوعاً بارتفاع أسعار الغذاء، وعليه واصلت السلطات تنفيذ عدة تدابير لحماية القوة الشرائية، ابتداءً من زيادة الأجور في القطاع العام، وتنفيذ تحويل مالي للباحثين عن عمل لأول مرة، وتعزيز آليات دعم المنتجات الغذائية الأساسية.

أدى استمرار ارتفاع أسعار المواد الهيدروكربونية العالمية إلى إطالة أمد التحسن في الموازين الخارجية. في يونيو 2022، ارتفع متوسط سعر تصدير المواد الهيدروكربونية الجزائرية بنسبة 70% على أساس سنوي، ووصلت عائدات صادرات السلع إلى مبلغ 28.4 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2022، مدفوعة أيضاً بزيادة ملحوظة في الصادرات غير الهيدروكربونية. بالإضافة إلى ذلك، تباطأ انتعاش الواردات بسبب الانتعاش المعتدل في الطلب المحلي وإجراءات خفض الواردات، مما عوض ارتفاع الأسعار. وعليه ولدت هذه الديناميكيات فوائض في الحساب الجاري في النصف الأول من عام 2022، وعكست الاتجاه التنافسي لاحتياجات العملات الأجنبية. كما بدأ الدينار في الارتفاع مقابل الدولار الأمريكي في صيف عام 2022، وأدى الارتفاع السريع مقابل اليورو إلى تحسين شروط التبادل التجاري.

من المتوقع أن ينخفض عجز الموازنة بشكل طفيف في عام 2022، حيث أن الزيادة الحادة في الإنفاق العام سيتم تعويضها بشكل رئيسي من الزيادة في الإيرادات. على الرغم من الزيادة الحادة المتوقعة في إيرادات الموازنة من القطاع الهيدروكربوني في عام 2022، يقترح قانون المالية التكميلي لعام 2022 زيادة هائلة في الإنفاق العام من أجل تمويل نمو فاتورة الأجور بشكل رئيسي، وتحويلات للباحثين عن عمل لأول مرة، وسياسات استقرار أسعار الغذاء. وهكذا استمرت المديونية العامة







1818 H Street, NW  
Washington, DC 20433